

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

بارومتر الأعمال

يناير ٢٠١٠

العدد (٢٤)

الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة لا تهدف إلى الربح. وقد أنشئ بمبادرة من قيادات القطاع الخاص المصري عام ١٩٩٢ بغرض تدعيم التنمية الاقتصادية في مصر، وذلك بتقديم العون والمشورة لمتخذي القرار، عن طريق البحث عن أفضل السياسات للإصلاح الاقتصادي اعتمادا على الخبرات الدولية. وفي إطار تحقيق هذا الهدف، يقوم المركز بإجراء أبحاث تطبيقية، كما يقوم بنشر هذه الأبحاث من خلال سلاسل مختارة من المطبوعات والمحاضرات والمؤتمرات وحلقات النقاش.

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى المراسلة على العنوان التالي :

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

أبراج نائل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن، كورنيش النيل، رملة بولاق، القاهرة ١١٢٢١، جمهورية مصر العربية

هاتف: ٢٤٦١٩٠٣٧ (٢٠٢) فاكس: ٢٤٦١٩٠٤٥ (٢٠٢)

بريد إلكتروني: eces@eces.org.eg الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.eces.org.eg>

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

جلال الزرية رئيس مجلس إدارة شركة النيل القابضة	طاهر سمير حلمي شريك مؤسس - مكتب حلمي وحمزة
رائد هاشم يحيى العضو المنتدب - موكيت ماك	وشركاؤهما (بيكر آند ماكنزي إيترنال) - رئيس مجلس
شفيق بغدادى رئيس مجلس إدارة شركة فريش للمواد الغذائية	إدارة المركز
محمد فريد خميس رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات "النساجون الشرقيون"	عمر مهنا رئيس مجلس إدارة مجموعة السويس للأسمنت (نائب رئيس مجلس إدارة المركز)
معتز الألفي رئيس مجلس إدارة مجموعة أمريكانا	حازم حسن رئيس مجلس إدارة KPMG حازم حسن للخبرة الاستشارية (الأمين العام للمركز)
	منير عبد النور رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - شركة هيرو للصناعات الغذائية (أمين الصندوق)

أعضاء المركز

علاء عرفة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، السويسرية للملابس الجاهزة	إبراهيم المعلم رئيس مجلس إدارة دار الشروق للنشر والتوزيع
محمد العريان نائب الرئيس التنفيذي، شركة باسيفيك لإدارة الاستثمار	أحمد المغربي وزير الإسكان، مصر
محمد تيمور رئيس مجلس إدارة شركة "فاروس" القابضة للاستثمارات المالية	أحمد بهجت رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات بهجت
محمد سمير عبد الرازق مدير عام شركة بروكتر & جامبل، الشرق الأدنى	أحمد عز رئيس مجلس إدارة مجموعة العز
محمد شفيق جبر رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - آرتوك جروب للاستثمار والتنمية	أيمن لاظ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - آسكا للخبرة المالية
محمد لطفي منصور رئيس مجلس إدارة شركة مانتراك ومجموعة منصور موتورز	جمال مبارك مدير شركة "Bullion" المحدودة
ناصر ساويرس عضو مجلس الإدارة المنتدب - شركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة	حسن الخطيب العضو المنتدب، مجموعة كارليل
هشام مكاي رئيس شركة بريتيش بتروليوم، مصر	حمزة الخولي رئيس مجلس إدارة الشركة العربية الأولى للتنمية والاستثمار
ياسر الملواني رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي - المجموعة المالية المصرية "هيرمس"	حسن عبد الله نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - البنك العربي الإفريقي الدولي
ياسين منصور الرئيس التنفيذي، المنصور والمغربي للاستثمار والتنمية	خالد أبو بكر العضو المنتدب، الشركة العربية للطاقة
	رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة، مصر
	عبد العزيز حجازي رئيس مجلس الوزراء الأسبق، عضو فخري
	عبد السلام الأنور رئيس مجلس إدارة بنك (HSBC)
	علاء الدين سبع رئيس مجلس إدارة شركة بيلتون المالية القابضة

الإدارة التنفيذية

هناء خير الدين المدير التنفيذي ومدير البحوث

نجلاء الإهواني نائب المدير التنفيذي وكبير الاقتصاديين

بارومتر الأعمال

يناير ٢٠١٠

العدد (٢٤)

من مطبوعات
المركز المصري للدراسات الاقتصادية

عن بارومتر الأعمال

في محاولة لتوفير معلومات عن الحالة الراهنة للنشاط الاقتصادي في مصر، قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بنشر أول عدد من تقرير بارومتر الصناعة عام ١٩٩٨. وتناولت هذه الدورية نتائج المسح نصف السنوي لعينة تتضمن ١٦٥ شركة مختارة من قطاع الصناعة التحويلية. ولتعميق محتوى التقرير، تم توسيع قاعدة المسح في عدد يوليو ٢٠٠٠ لتشمل ٣٥ شركة من قطاع التشييد والبناء. ومن ثم تحول بارومتر الصناعة إلى بارومتر الأعمال. بعدها تم توسيع قاعدة المسح في يوليو ٢٠٠٢ لتضم ١٠ شركات من قطاع السياحة. وفي يوليو ٢٠٠٦، تم توسيع المسح مرة أخرى ليصل عدد شركات العينة إلى ٣٢٠ شركة (بدلاً من ٢١٠). وفي يوليو ٢٠٠٧، تمت إضافة ١٥٤ شركة، ليصبح إجمالي عدد شركات العينة الجديدة ٤٧٤ شركة. كما تم توسيع نطاق بعض أسئلة الاستبيان لتشتمل على بعض المعلومات الإضافية عن التوزيع الجغرافي للصادرات، وفئات العمالة المختلفة، وأسعار المدخلات الوسيطة المختلفة، وأشكال الاستثمار المتعددة. وابتداءً من عدد يناير ٢٠٠٩، يضم بارومتر الأعمال مؤشرين يعكسان نتائج الاستبيان فيما يتعلق بتقييم الشركات وتوقعاتها لخمس فترات متتالية. ولمزيد من المعلومات حول المنهجية والاستبيان وحساب مؤشري بارومتر الأعمال، يرجى الرجوع إلى موقع المركز على الإنترنت (www.eces.org.eg) تحت بارومتر الأعمال.

يغطي هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج مسح يقوم على عينة مصنفة قطاعياً وممثلة تتكون من ٤٧٤ شركة من شركات القطاع العام والخاص. ويتضمن المسح تقييم هذه الشركات للنمو الاقتصادي ونتائج أعمالها من حيث الإنتاج، والمبيعات، والمخزون، ومستوى استغلال الطاقة، والأسعار، وتكلفة الأجور، والعمالة، والاستثمار خلال الستة أشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٩. بالإضافة إلى ذلك، يلخص العدد توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بشكل عام ولأنشطتها بشكل خاص خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠.

تعكس التفسيرات والآراء في هذا العدد وجهات نظر فريق العمل بالمركز ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر أعضاء مجلس الإدارة.

فريق العمل في بارومتر الأعمال بالمركز

هناك خير الدين - المدير التنفيذي ومدير البحوث

طارق الغمراوي - اقتصادي

التحرير والترجمة

ياسر سليم - مدير التحرير

فاطمة علي - مترجمة

تصميم وطباعة

شركة (جلو)

GLOW

القائم بجمع بيانات الاستبيان

شركة بحوث وتنمية السوق (ماركتيرز)

MARKET RESEARCH & DEVELOPMENT
MARKETEERS

نظرة عامة

الجاري إلى انخفاض الصادرات غير النفطية بنسبة ٢٦,٩٪، والصادرات النفطية بنسبة ٤٠,٩٪، وعائدات قناة السويس بنسبة ٢٤٪، وعائدات الخدمات بنسبة ١٨,٧٪، والواردات بنسبة ١٦,٧٪. وبالتالي ارتفع العجز في الحساب الجاري إلى ١,٥ مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩، مقارنة بعجز مليار دولار خلال ذات الفترة من العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩. كما أثرت أزمة ديون دبي سلبا على البورصة المصرية، وهو ما يظهر في عدة مؤشرات. فعلى سبيل المثال، هبط مؤشر البورصة المصرية EGX-30 بنسبة ١٦٪ في نوفمبر ٢٠٠٩ مقارنة بالشهر السابق، كما انخفض صافي مشتريات الأجانب من ٤٧ مليون سهم في أكتوبر إلى ١,٨ مليون سهم في نوفمبر، وارتفع معدل تذبذب السوق من ١,٢ إلى ٢,٤ خلال ذات الفترة.^٢

وبالنسبة للستة أشهر القادمة، جاءت توقعات الشركات إيجابية مثل آرائها، حيث أفاد عدد أكبر نسبيا من الشركات بتوقعات متفائلة بشأن النمو الاقتصادي، والإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات والاستثمارات، مما يشير إلى زيادة الثقة في التعافي من الأزمة الاقتصادية العالمية. ويمكن إرجاع النظرة الإيجابية للشركات إلى الشعور العام بأن الأزمة المالية قد أوشكت على الانتهاء، وذلك بالرغم من تخوف الخبراء من أن تكون هذه التوقعات ناتجة عن قراءة متسرعة من قبل الشركات للأحداث الاقتصادية الجارية.

وفيما يلي، يستعرض هذا العدد نتائج تقدير مؤشر بارومتر الأعمال، بالإضافة إلى النتائج الرئيسية للاستبيان تحت أربعة عناوين رئيسية هي: مستوى النشاط الاقتصادي (النمو الاقتصادي الكلي، والإنتاج، والمبيعات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية)؛ والأسعار والأجور؛ والاستثمار والتشغيل؛ وأخيرا المعوقات التي تواجه عينة الشركات.

مؤشرا بارومتر الأعمال

تم حساب مؤشر بارومتر الأعمال اعتمادا على إجابات الشركات وباستخدام تحليل المكونات الرئيسية. ويوضح الشكل رقم (١) مؤشرين محسوبين، يعكس الأول نتائج التقييم بينما يبين الثاني التوقعات لخمس فترات متتالية.

يعكس هذا العدد من بارومتر الأعمال آراء عينة من الشركات تشمل ٤٧٤ شركة حول أداء الاقتصاد القومي بصفة عامة وأنشطتها بصفة خاصة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، وتوقعاتها بالنسبة للستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٠. وتعمل هذه الشركات في قطاعات الصناعة التحويلية، والتشييد والبناء، والسياحة، والنقل، والاتصالات، والوساطة المالية.

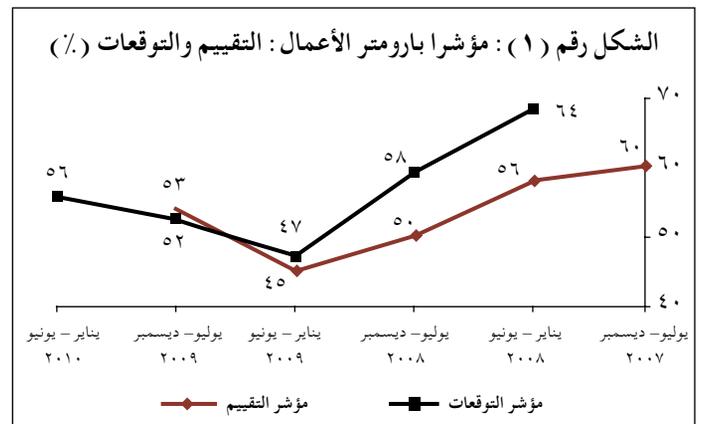
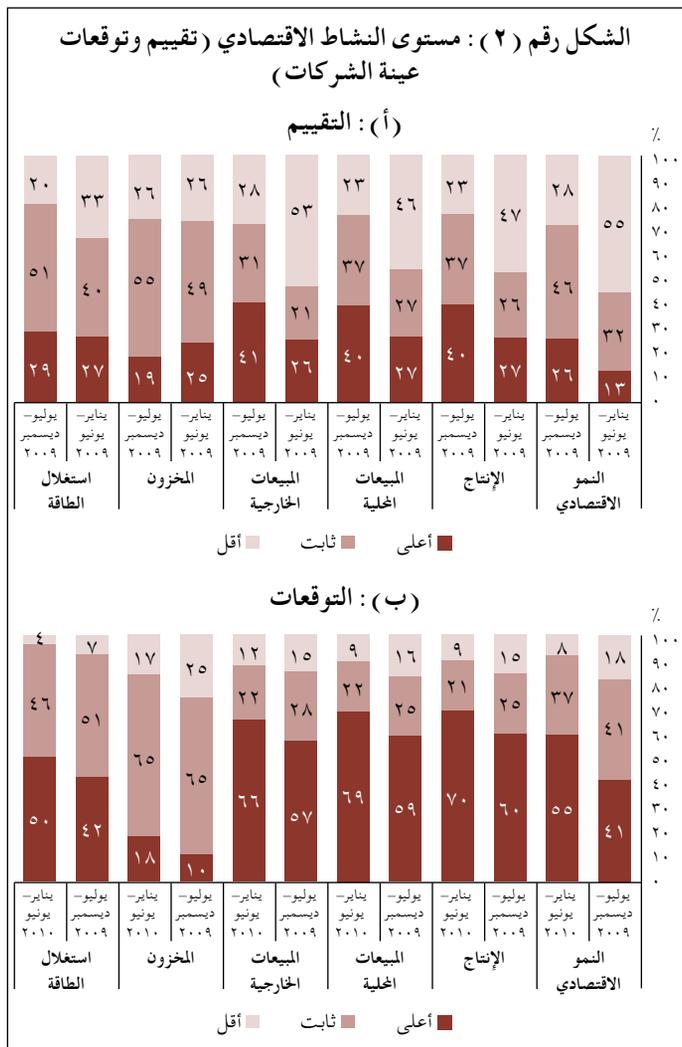
وبالنسبة للستة أشهر الماضية، أفادت الشركات بآراء إيجابية بشأن النمو الاقتصادي مقارنة بالاستبيان السابق. وفيما يتعلق بأنشطتها، أفاد عدد كبير من الشركات بزيادة الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات وأسعار المدخلات والأجور، وبثبات أسعار المنتج النهائي والاستثمار والتشغيل. ويمكن تفسير الآراء الإيجابية للشركات خلال الستة أشهر الماضية بمؤشرات تعافي الاقتصاد من الأزمة الاقتصادية العالمية على المستويين العالمي والوطني. حيث يتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال عام ٢٠١٠ بنسبة ٣,١٪ مقارنة بـ ١,١٪ خلال عام ٢٠٠٩، و٣٪ خلال عام ٢٠٠٨. وفي مصر، سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ نموا قدره ٤,٩٪. ورغم أن هذه النسبة أقل من معدل النمو المحقق خلال الربع المقابل من العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (٥,٦٪)، إلا أنها أعلى من معدلي النمو خلال الربعين الأخيرين (٤,٣٪ و ٤,٥٥٪ على التوالي). كما استمر متوسط معدل التضخم في التراجع، وذلك من ٢٢,٤٪ خلال الفترة يوليو - سبتمبر ٢٠٠٨ إلى ٩,٩٪ خلال ذات الفترة من عام ٢٠٠٩. كما عاد ميزان المدفوعات لتحقيق فوائض، مسجلا فائضا بلغ ٢,١ مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ (يوليو - سبتمبر ٢٠٠٩) مقارنة بعجز قدره ١,٨ مليار خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (يناير - مارس ٢٠٠٩)، الأمر الذي يمكن إرجاعه بصفة رئيسية إلى تدفقات استثمارات حافظة الأوراق المالية الوافدة مؤخرا في أعقاب موجات من التدفقات الخارجة الصافية خلال الأربعة أرباع السنة السابقة.

وبالرغم من ذلك، مازال التعافي من الأزمة التمويلية العالمية هشاً ويتسم بالتناقض. فبالنسبة للربع الأول من العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بذات الربع من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، تشير بيانات الحساب

^٢ تم الحصول على هذه البيانات من وزارة المالية.

^٢ والذي يقاس بالانحراف المعياري لمعدل التغيرات اليومية في مؤشر البورصة المصرية EGX-30.

^١ تم الحصول على هذه البيانات من وزارة المالية.



كما يتبين من الشكل رقم (١)، ارتفع مؤشر التقييم لأول مرة منذ يوليو - ديسمبر ٢٠٠٧، مقتربا من مستواه خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨ قبل وقوع الأزمة العالمية. كما جاء مؤشر التقييم متوافقا مع التوقعات التي أدلت بها الشركات في الاستبيان السابق عن الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠٠٩ (٥٣ مقابل ٥٢)، الأمر الذي يعكس الآراء الإيجابية للشركات بشأن الاقتصاد. كذلك ارتفع مؤشر التوقعات بمقدار ٤ نقاط مئوية، مما يعكس استمرار حالة التفاؤل لدى الشركات إزاء الاقتصاد المصري خلال الستة أشهر القادمة. وبصفة رئيسية، يمكن إرجاع هذا التأثير الإيجابي على المؤشرين إلى آراء الشركات حول النمو الاقتصادي الكلي، ومستوى الإنتاج، والمبيعات المحلية والصادرات.

مستوى النشاط الاقتصادي

يقارن الشكل رقم (٢) نتائج تقييم الشركات لمتغيرات النشاط الاقتصادي بين الفترة يناير - يونيو ٢٠٠٩ ويوليو - ديسمبر ٢٠٠٩. ويتبين من الشكل ارتفاع نسبة الشركات التي أفادت بارتفاع أو ثبات متغيرات النشاط الاقتصادي^٤، وتركزت أعلى نسبة زيادة في كل من الآراء التي أفادت بها الشركات حول النمو الاقتصادي ونمو الصادرات. وكما يبين الشكل رقم (٢ ب)، جاءت التوقعات خلال الفترة يناير - يونيو ٢٠١٠ متشابهة مع نظيراتها للفترة يوليو - ديسمبر ٢٠٠٩، بل وباتجاه صعودي أقوى.

ارتفاع النمو الاقتصادي وتوقعات إيجابية

خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، أفاد عدد أكبر من الشركات (٧٢٪) بارتفاع / ثبات معدل النمو الاقتصادي مقارنة بالستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٩ (٤٥٪). وتتسق آراء الشركات حول النمو الاقتصادي مع معدل النمو الفعلي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث ارتفع إلى ٤,٩٪ خلال الفترة يوليو - سبتمبر ٢٠٠٩ مقارنة بمتوسط قدره ٤,٤٪ خلال الفترة يناير - يونيو ٢٠٠٩^٦.

وتأتي توقعات الشركات عادة أفضل من نتائج التقييم كما يتبين من الشكلين (١٢) و(٢ ب). فجاءت توقعات الشركات بالنسبة للنمو الاقتصادي الكلي خلال الستة أشهر القادمة أعلى من الستة أشهر السابقة (الشكل ٢ ب). حيث يتوقع ٩,٢٪ من الشركات

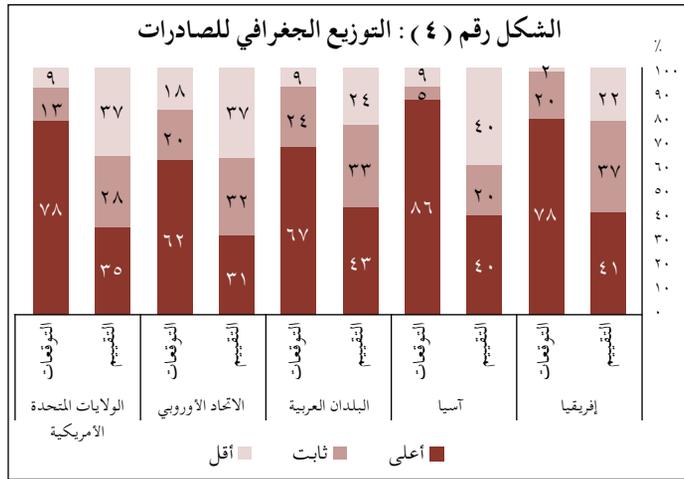
^٥ يتضمن الجدولان (١) و(٢) ملخصا لنتائج الاستبيان.

^٦ تم الحصول على البيانات من موقع وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية على شبكة الإنترنت: www.mop.gov.eg

^٤ يعد التراجع في المخزون مؤشرا إيجابيا.

والصادرات^٧. وجاءت التوقعات الأكثر تفاؤلاً بشأن هذه المتغيرات من شركات التشييد والبناء، والصناعة التحويلية، في حين أدلت شركات النقل، والسياحة بالتوقعات الأقل تفاؤلاً.

وبصفة عامة، يشير الشكل رقم (٤) إلى توقعات إيجابية قوية بشأن الصادرات خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ مقارنة بالنصف الثاني من عام ٢٠٠٩. ويبين الشكل أن التوقعات جاءت أكثر تفاؤلاً بالنسبة للصادرات للأسواق الآسيوية والإفريقية والتي مازالت تمثل فرصاً غير مستغلة بشكل كامل أمام الصادرات المصرية.



المصدر: نتائج الاستبيان.

انخفاض المخزون السلعي وارتفاع معدل استغلال الطاقة الإنتاجية، وتوقعات مختلطة

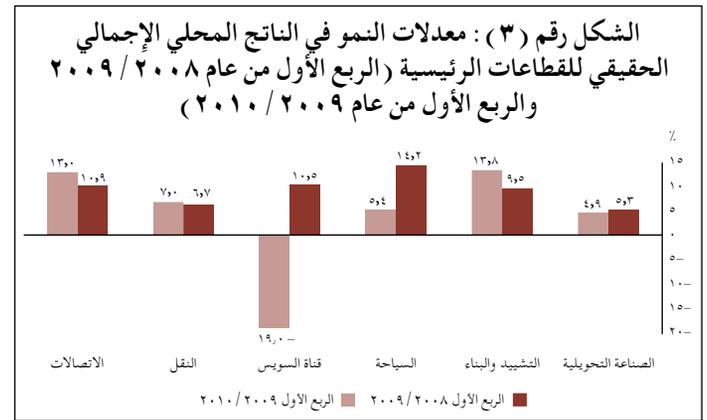
ظلت نسبة الشركات التي أفادت بانخفاض المخزون السلعي ثابتة (٢٦٪)، بينما أفاد ١٩٪ من الشركات بارتفاع المخزون السلعي مقارنة بـ ٢٥٪ خلال الاستبيان السابق (الشكل رقم ١٢). ويعد ذلك مؤشراً إيجابياً، حيث إن الانخفاض في المخزون يعكس ارتفاع المبيعات. ونظراً لأن حوالي ٤٠٪ من الشركات أدلت بارتفاع المبيعات المحلية والصادرات، فقد كان متوقفاً أن تزيد نسبة الشركات التي أفادت بانخفاض المخزون السلعي، إلا أن ذلك لم يحدث. وجاءت التوقعات بشأن المخزون السلعي سلبية، حيث توقع عدد أكبر من الشركات ارتفاع المخزون السلعي لديها بينما توقع عدد أقل من الشركات انخفاضه (الشكل رقم ٢ ب). وعلى المستوى القطاعي، جاء صافي رصيد المخزون السلعي سالبا في قطاع الصناعة التحويلية، بينما جاء صافي الرصيد موجبا في قطاع التشييد والبناء.

^٧ صافي الرصيد هو الفارق بين نسبة الشركات التي أدلت بارتفاع المتغير وتلك التي أدلت بانخفاضه.

ارتفاع / ثبات معدل النمو الاقتصادي خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ مقارنة بنسبة ٨٢٪ للفترة يوليو - ديسمبر ٢٠٠٩ (الشكل ٢ ب).

وعلى المستوى القطاعي، جاءت أكثر الآراء تفاؤلاً بشأن النمو الاقتصادي الكلي خلال الستة أشهر الماضية من قطاعي التشييد والبناء والسياحة، بينما تركزت الآراء الأكثر تشاؤماً في قطاعي الاتصالات والنقل (الجدول رقم ٣). غير أن توقعات الشركات بالنسبة للستة أشهر القادمة كانت الأقل تفاؤلاً في قطاع السياحة.

ووفقاً لبيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية حول النتائج القطاعية—والتي نُشرت عن الربع الأول فقط من العام المالي ٢٠٠٩ / ٢٠١٠—شهدت ثلاثة قطاعات رئيسية انخفاضاً في النمو مقارنة بذات الربع من العام المالي ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، وهي قطاعات قناة السويس والسياحة والصناعة التحويلية (الشكل رقم ٣).



المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

ارتفاع الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات وتوقعات إيجابية

جاءت نتائج التقييم والتوقعات بشأن الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات إيجابية ومتشابهة. فبالنسبة للتقييم، تضاعفت بنحو مرة ونصف نسبة الشركات التي أفادت بزيادة هذه المتغيرات خلال الفترة الممتدة بين النصفين الأول والثاني من عام ٢٠٠٩. وشهدت التوقعات اتجاهاً مشابهاً، حيث زادت الشركات التي توقعت ارتفاع هذه المتغيرات بمقدار ١,٢ ضعفاً. وطبقاً للجدول رقم (٣)، تركزت أعلى نسبة من الشركات التي أفادت بارتفاع الإنتاج والمبيعات المحلية في قطاعي التشييد والبناء، والسياحة، الأمر الذي يتسق مع آراء هذه الشركات حول النمو الاقتصادي. وتركزت أكثر الآراء إيجابية بشأن الصادرات في شركات التشييد والبناء، والاتصالات، في حين كانت شركات النقل هي الوحيدة التي أفادت بنتائج سالبة في صافي رصيد كل من الإنتاج والمبيعات المحلية

ثبات أسعار المنتجات وتوقعات مشابهة

أدلت ٧٢٪ من الشركات بثبات أسعار المنتجات النهائية كما يتضح من الشكل رقم (١٥). في حين انخفضت بشكل ملموس نسبة الشركات (من ٣٣٪ إلى ١٤٪) التي أفادت بانخفاض الأسعار، بينما أدلى عدد أكبر قليلا (من ١١٪ إلى ١٥٪) بارتفاعها. وتتسق هذه النتائج مع اتجاهات التضخم خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. حيث ارتفع معدل التضخم الشهري على أساس سنوي مقارنة من ٩٪ في أغسطس إلى ١٠,٨٪ في سبتمبر، ثم إلى ١٣,٣٪ في أكتوبر و ١٣,٢٪ في نوفمبر^٨. وفي حين أفادت غالبية الشركات في كافة القطاعات بثبات أسعار المنتجات النهائية، أفادت ٣٣٪ من شركات السياحة بارتفاعها.

وبالنسبة للسته أشهر القادمة، تتوقع غالبية الشركات (٧٠٪) ثبات أسعار منتجاتها النهائية، مع زيادة نسبة الشركات التي تتوقع ارتفاع أسعار المنتجات النهائية (الشكل رقم ٥ ب). وعلى المستوى القطاعي، تتوقع غالبية الشركات في كافة القطاعات استقرار أسعار المنتجات النهائية خلال الستة أشهر القادمة، مع ميل الأسعار في قطاع السياحة نحو الصعود.

ارتفاع أسعار المدخلات والأجور وتوقعات مماثلة

أفاد أكثر من نصف الشركات بارتفاع أسعار المدخلات خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠٠٩، بينما أفاد عدد قليل للغاية من الشركات بانخفاضها، الأمر الذي يشكل عائقا مستديما يحول دون نمو الشركات والتنمية الصناعية في مصر بصفة عامة. وجاءت التوقعات مشابهة.

ومقارنة بسائر القطاعات، أفاد عدد أقل من شركات الاتصالات، والتشييد والبناء بارتفاع أسعار المدخلات الوسيطة (الجدول رقم ٣)، بينما توقعت غالبية الشركات في كافة القطاعات الأخرى، باستثناء قطاع الاتصالات، ارتفاع أسعار المدخلات الوسيطة خلال الفترة يناير - يونيو ٢٠١٠.

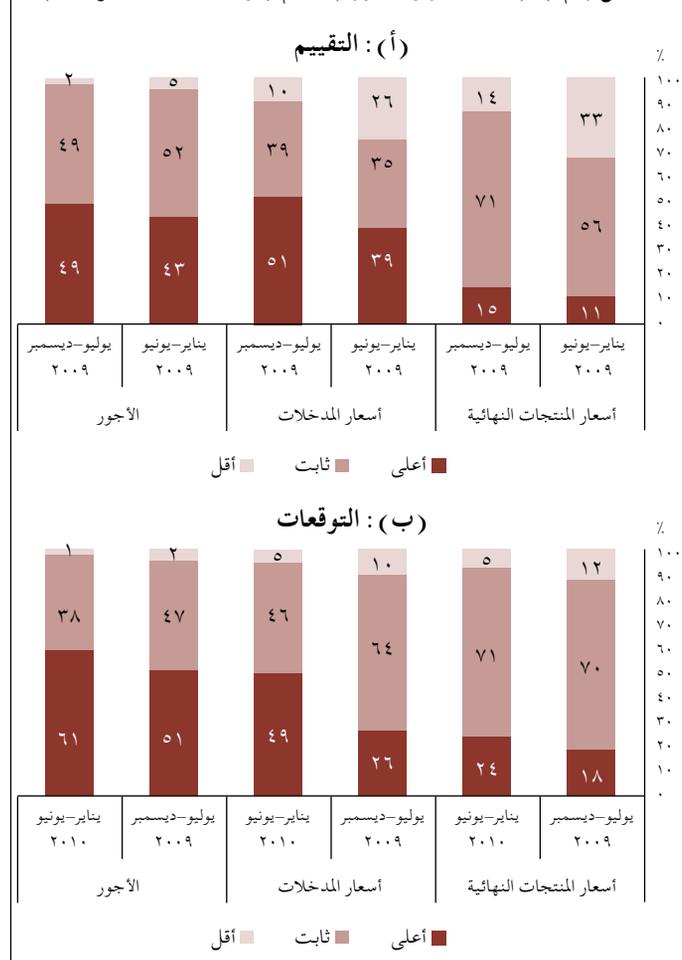
وعلى جانب الأجور، أفادت نسبة كبيرة من الشركات بارتفاعها، بينما تتوقع نسبة أكبر ارتفاعها خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٠. وعلى المستوى القطاعي، أشار عدد أقل من شركات النقل، والاتصالات إلى ارتفاع الأجور خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، في حين أفادت غالبية الشركات في كافة القطاعات

وتجدر الإشارة إلى أن القطاعات الأخرى عادة لا تقدم بيانات حول المخزون السلعي نظرا لأن أنشطتها خدمية بالأساس.

وجاءت النتائج الخاصة باستغلال الطاقة الإنتاجية بشكل كبير لنتائج متغيرات النشاط الاقتصادي الأخرى (باستثناء المخزون السلعي)، ولكنها أقل قوة، مما يشير إلى أن الاقتصاد لم يصل بعد إلى درجة التعافي الكامل. وعلى المستوى القطاعي، أفادت شركات السياحة، والتشييد والبناء بالنتائج الأكثر إيجابية بشأن استغلال الطاقة الإنتاجية. بينما جاءت الآراء الأكثر سلبية من قطاعات الاتصالات، والنقل، والوساطة المالية. وخلافا للسته أشهر الماضية، جاءت توقعات شركات الصناعة التحويلية، والوساطة المالية جيدة بالنسبة لاستغلال الطاقة الإنتاجية في الستة أشهر القادمة (الجدول رقم ٣).

الأسعار والأجور

الشكل رقم (٥): الأسعار والأجور (تقييم وتوقعات عينة الشركات)



^٨ تم الحصول على البيانات من موقع وزارة المالية على شبكة الإنترنت: www.mof.gov.eg

الاستثمارات، جاءت نسبة الشركات التي أفادت بارتفاع الاستثمارات في الآلات والمعدات هي الأعلى .

وبالنسبة للنصف الأول من عام ٢٠١٠، يتوقع أكثر من ثلثي الشركات ثبات استثماراتهما (الشكل رقم ٦ ب)، وهو ما يتوافق مع توقعات الشركات في الاستبيان السابق .

ويتسق تباطؤ الاستثمارات الذي أفادت به الشركات خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ مع الانخفاض في الاستثمارات الذي أعلنته وزارة المالية في الربع الأول من العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩، حيث انخفضت نسبة الاستثمارات المحلية للنتائج المحلي الإجمالي من ٤٤٪ في نهاية يونيو إلى ٣٩٪ في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩. كما هبطت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي من ١٥٪ إلى ٨٪ خلال ذات الفترة. وعلى المستوى القطاعي، جاءت أقل نسبة من الشركات التي أفادت بزيادة الاستثمارات من قطاعي النقل والاتصالات. بينما أفادت غالبية الشركات في كافة القطاعات الأخرى بثبات الاستثمارات. وبالنسبة للتوقعات، يتوقع ٦٠٪ أو أكثر من الشركات في كافة القطاعات تثبيت مستويات الاستثمار .

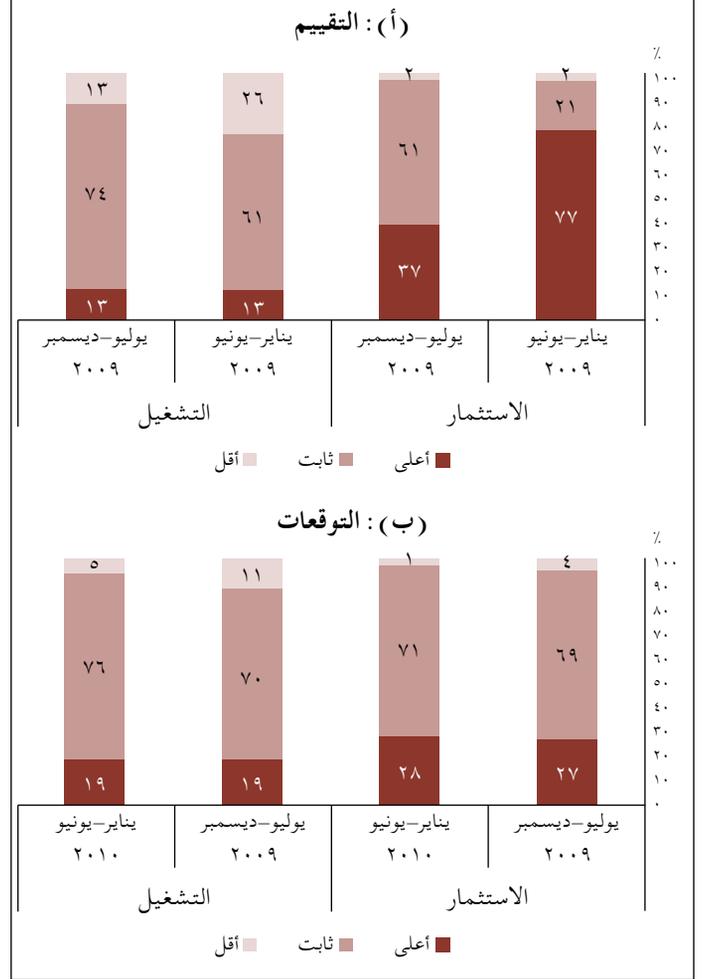
وبالنسبة للتشغيل، أفادت الشركات بثبات مستويات التشغيل خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠٠٩ مع توقعات بثباتها خلال الفترة يناير - يونيو ٢٠١٠. وجاءت نتائج التشغيل على المستوى القطاعي متجانسة ومتسقة مع نتائج العينة (الجدول رقم ٣). وجاء صافي الرصيد لشركات النقل، والاتصالات سالبا الأمر الذي يعكس النتائج السلبية في مستويات إنتاجها والمبيعات. وبالنسبة للسته أشهر القادمة، تتوقع الشركات في كافة القطاعات ثبات مستوى التشغيل؛ ويخطط عدد أكبر نسبيا من شركات التشييد والبناء لزيادة التشغيل (الجدول رقم ٣).

تنقسم قوة العمل إلى عمالة إدارية وأخرى فنية، ويشمل كل منها عمالة بعقود دائمة وعمالة مؤقتة. وجاءت نتائج جميع هذه الأنواع مشابهة للنتائج الإجمالية المبينة في الشكل رقم (٦). إلا أن تشغيل العمالة الإدارية المؤقتة يُظهر مرونة أقل نسبيا، حيث أفاد ٨٦٪ من الشركات بثبات التشغيل فيها؛ بينما يُظهر تشغيل العمالة الفنية المؤقتة مرونة أكثر نسبيا، حيث أفاد ٧٣٪ من الشركات بثبات التشغيل، في حين أفاد ١٩٪ بزيادته، و٨٪ بانخفاضه .

الأخرى بارتفاع الأجور خلال ذات الفترة. وفيما يتعلق بالسته أشهر القادمة، يعتزم ٥٥٪ أو أكثر من الشركات في كافة القطاعات زيادة مستويات الأجور .

الاستثمار والتشغيل

الشكل (٦) : الاستثمار والتشغيل (تقييم وتوقعات عينة الشركات)



المصدر: نتائج الاستبيان .

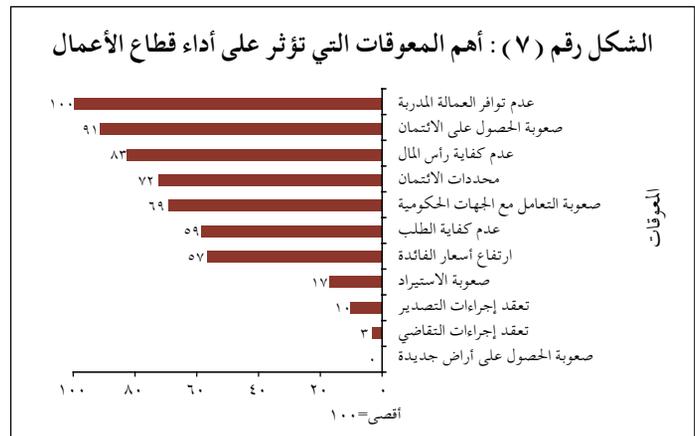
انخفاض الاستثمار وثبات التشغيل وتوقعات معتدلة

خلافًا للمتغيرات السابقة، تراجع نسبة الشركات التي زادت من استثماراتها بصورة كبيرة من ٧٧٪ في يناير - يونيو ٢٠٠٩ إلى ٣٧٪ خلال الستة أشهر التالية لها كما يتبين من الشكل رقم (٦ أ). ويبدو أن هذا الانخفاض كان واردا ضمن خطة هذه الشركات كما يتضح من توقعاتها في الاستبيان السابق (العمود الأول من الشكل رقم ٦ ب)، حيث خطط ٢٧٪ فقط من الشركات في يوليو ٢٠٠٩ لزيادة الاستثمارات خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠٠٩. ووفقًا لنوع

المعوقات

محدودية العمالة الماهرة وصعوبة الحصول على الائتمان وعدم كفاية رأس المال من أشد المعوقات

يوضح الشكل رقم (٧) أهم المعوقات التي تؤثر على أداء الشركات من وجهة نظرهما. وفي هذا العدد تضم أهم المعوقات بالترتيب محدودية العمالة الماهرة، وصعوبة الحصول على الائتمان، وعدم كفاية رأس المال، وصعوبة شروط الائتمان. وبالبحث في المهارات التي يفتقر إليها سوق العمل، تبين أن أهمها: العمالة الفنية الماهرة وعمال الإنتاج.



المصدر: نتائج الاستبيان.

(٪)

المؤشر	يناير - يونيو ٢٠٠٩			يناير - يونيو ٢٠٠٨			يناير - يونيو ٢٠٠٧			يناير - يونيو ٢٠٠٦			يناير - يونيو ٢٠٠٥			المتغير				
	أصل	ظل ثابتا	أصل	أصل	ظل ثابتا	أصل	أصل	ظل ثابتا	أصل	أصل	ظل ثابتا	أصل	أصل	ظل ثابتا	أصل					
النمو الاقتصادي النشاط الاقتصادي البيانات في السوق المحلية البيانات في السوق الدولية حجم المخزون مستوى استغلال الطاقة	٢٠٠٩	٢٨	٤٦	٢٦	٤٢	٥٥	٢٠٠٨	٥٠	٣٤	١٦	٢٠٠٧	٤٤	٢٩	٤٨	٢٠٠٦	٣٧	١٤	٣٥	٥١	
	١٧	٢٣	٣٧	٤٠	١٩	٤٧	٢٦	٢٠	٣٦	٢٦	٢٠٠٥	٢٨	٥٦	٤٢	٢٠٠٤	٣٨	١٤	٣٤	٥٢	
	١٧	٢٣	٣٧	٤٠	١٩	٤٦	٢٦	٢٠	٣٦	٢٦	٢٠٠٤	٢٨	٥٦	٤٢	٢٠٠٣	٣٧	١٢	٣١	٥٣	
	١٣	٢٨	٣١	٤١	١٣	٥٣	٢١	٢٦	٣٤	٢٦	٢٠٠٢	٤٠	٥٧	٤٦	٢٠٠١	٣٩	١٢	٣٧	٥١	
	٧	٢٦	٥٥	١٩	١	٢٦	٤٩	٩	١٨	١٨	٢٠٠٠	٤٤	٢٢	٢٤	٢٠٠٠	٤	٢٦	٤٤	٣٠	
	٩	٢٠	٥١	٢٩	٦	٣٣	٤٥	٣٠	١٢	٢٣	١٩٩٩	٤٢	٩	٥١	٢٠٠٠	٢٨	١٣	٤٦	٤١	
	الأسعار أسعار المنتج النهائي أسعار المدخلات الوسيطة الأحور	١	١٤	٧١	١٥	٢٣	٣٣	٢١	١٦	٤٧	٣٧	٥٣	٣	٤١	٥٦	٤٢	٧	٤٤	٤٩	٤٠
		٤١	١٠	٣٩	٥١	١٣	٢٦	٢٥	١٦	٦٩	٩٨	٠	٢	٩٨	٩٢	٩٠	٢	٦	٩٢	٨٠
		٤٧	٢	٤٩	٤٩	٣٨	٥	٥٢	٣٦	٦١	٨٢	٠	١٨	٨٢	٦٣	٦١	٢	٢٥	٦٣	٧٦
		٣٥	٢	٦١	٣٧	٧٥	٢	٢١	٦٠	٧٧	٥٧	٣	٣٧	٦٠	٥١	٤٢	٧	٤٤	٤٩	٤٠
٠		١٣	٧٤	١٣	١٢	٢٦	٦١	١٣	٢٥	٢١	١٢	٥٥	٣٣	٣٤	٢٠	١٤	٥٢	٣٤	٤٠	
المدخلات الأولية الاستثمار العمالة		١	١٤	٧١	١٥	٢٣	٣٣	٢١	١٦	٤٧	٣٧	٥٣	٣	٤١	٥٦	٤٢	٧	٤٤	٤٩	٤٠
		٤١	١٠	٣٩	٥١	١٣	٢٦	٢٥	١٦	٦٩	٩٨	٠	٢	٩٨	٩٢	٩٠	٢	٦	٩٢	٨٠
		٤٧	٢	٤٩	٤٩	٣٨	٥	٥٢	٣٦	٦١	٨٢	٠	١٨	٨٢	٦٣	٦١	٢	٢٥	٦٣	٧٦
		٣٥	٢	٦١	٣٧	٧٥	٢	٢١	٦٠	٧٧	٥٧	٣	٣٧	٦٠	٥١	٤٢	٧	٤٤	٤٩	٤٠
		٠	١٣	٧٤	١٣	١٢	٢٦	٦١	١٣	٢٥	٢١	١٢	٥٥	٣٣	٣٤	٢٠	١٤	٥٢	٣٤	٤٠
	المدخلات الأولية الاستثمار العمالة	١	١٤	٧١	١٥	٢٣	٣٣	٢١	١٦	٤٧	٣٧	٥٣	٣	٤١	٥٦	٤٢	٧	٤٤	٤٩	٤٠
		٤١	١٠	٣٩	٥١	١٣	٢٦	٢٥	١٦	٦٩	٩٨	٠	٢	٩٨	٩٢	٩٠	٢	٦	٩٢	٨٠
		٤٧	٢	٤٩	٤٩	٣٨	٥	٥٢	٣٦	٦١	٨٢	٠	١٨	٨٢	٦٣	٦١	٢	٢٥	٦٣	٧٦
		٣٥	٢	٦١	٣٧	٧٥	٢	٢١	٦٠	٧٧	٥٧	٣	٣٧	٦٠	٥١	٤٢	٧	٤٤	٤٩	٤٠
		٠	١٣	٧٤	١٣	١٢	٢٦	٦١	١٣	٢٥	٢١	١٢	٥٥	٣٣	٣٤	٢٠	١٤	٥٢	٣٤	٤٠

(٪)

جدول (٢) : نتائج الاستبيان : ملخص التوقعات لكافة شركات العميلة (من يوليو - ديسمبر ٢٠٠٧ إلى يناير - يونيو ٢٠١٠)

المؤشر	يناير - يونيو ٢٠١٠			يوليو - ديسمبر ٢٠٠٩			يناير - يونيو ٢٠٠٩			يوليو - ديسمبر ٢٠٠٨			يناير - يونيو ٢٠٠٨			يوليو - ديسمبر ٢٠٠٧			المتغير	
	أصل	ظل ثابتا	أصل	أصل	ظل ثابتا	أصل	أصل	ظل ثابتا	أصل	أصل	ظل ثابتا	أصل	أصل	ظل ثابتا	أصل	أصل	ظل ثابتا	أصل		
النمو الاقتصادي النشاط الاقتصادي البيانات في السوق المحلية البيانات في السوق الدولية حجم المخزون مستوى استغلال الطاقة	٤٧	٨	٣٧	٥٥	٢٣	١٨	٤١	٢٨	٤٥	٣٨	١٧	٧	١٩	٥٥	٢٦	٤٢	١٢	٣٤	٥٤	
	٦١	٩	٢١	٧٠	٤٤	١٥	٢٥	٣	٢٨	٢١	٤١	٥٥	١٣	١٩	٦٨	٦٦	٩	١٦	٧٥	
	٦٠	٩	٢٢	٦٩	٤٣	١٦	٢٥	٦	٣٦	٢٢	٤٢	٥٤	١٢	٢٢	٦٦	٦٤	٩	١٨	٧٣	
	٥٤	١٢	٢٢	٦٦	٤٢	١٥	٢٨	٣	٤٢	١٩	٣٩	٦١	١٠	١٩	٧١	٦٧	٨	١٧	٧٥	
	١	١٧	٦٥	١٨	١٤	٢٥	٦٥	٣	٢١	٦١	١٨	١٢	٢٦	٦٠	١٤	٢٠	٥٠	٢٠	٢٠	
	٤٦	٤	٤٦	٥١	٣٤	٧	٥١	١٥	١٦	٥٣	٣١	٣٠	٧	٥٦	٣٧	٦٤	٢٨	٦٨	٥٧	
	الأسعار أسعار المنتج النهائي أسعار المدخلات الوسيطة الأحور	١٩	٥	٧١	٢٤	٦	١٢	٧٠	٢٥	٥٥	٢٠	٢٠	٦٦	٢	٣٠	٦٨	٤	٣٤	٦٢	٤٥
		٤٤	٥	٤٦	٤٩	١٦	١٠	٦٤	٢	٣١	٤٠	٢٩	٩٤	٠	٦	٨٨	٢	١٠	٨٨	٧٦
		٦٠	١	٣٨	٦١	٥٠	٢	٤٧	٥٠	٥٠	٤٥	٤٥	٦٧	٠	٣٣	٦٨	٣٢	٦٨	٦٥	٦٥
		٢٧	١	٧١	٢٨	٢٤	٤	٦٩	٥٠	٥٧	٢٨	٢٨	٣٧	٣	٥٧	٥١	٤	٤٥	٥٣	٤٥
١٤		٥	٧٦	١٩	٧	١١	٧٠	١٤	٦٧	١٩	١٩	١٤	٨	٧٠	٢٢	٦	٦٣	٣١	٦١	
المدخلات الأولية الاستثمار العمالة		١٩	٥	٧١	٢٤	٦	١٢	٧٠	٢٥	٥٥	٢٠	٢٠	٦٦	٢	٣٠	٦٨	٤	٣٤	٦٢	٤٥
		٤٤	٥	٤٦	٤٩	١٦	١٠	٦٤	٢	٣١	٤٠	٢٩	٩٤	٠	٦	٨٨	٢	١٠	٨٨	٧٦
		٦٠	١	٣٨	٦١	٥٠	٢	٤٧	٥٠	٥٠	٤٥	٤٥	٦٧	٠	٣٣	٦٨	٣٢	٦٨	٦٥	٦٥
		٢٧	١	٧١	٢٨	٢٤	٤	٦٩	٥٠	٥٧	٢٨	٢٨	٣٧	٣	٥٧	٥١	٤	٤٥	٥٣	٤٥
		١٤	٥	٧٦	١٩	٧	١١	٧٠	١٤	٦٧	١٩	١٩	١٤	٨	٧٠	٢٢	٦	٦٣	٣١	٦١

١- تمثل الأرقام نسبة مئوية من إجمالي الشركات ، مجموع الردود بأعلى ، وأقل قد تختلف عن المائة نتيجة للتقريب .
٢- الصافي : يمثل الفرق بين النسبة المئوية من الشركات التي أدلت بأعلى وتلك التي أدلت بأقل .
٣- أعلى : كامل الطاقة تقريبا ، ظلت ثابتة : في حدود المعتاد ، أقل : أقل من المعتاد .

